شرح تصويت بعد التصويت

للوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة السادسة بخصوص القرار المعنون:

"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

(Agenda item 83: The rule of law at the national and international levels)

يُلقيه

الوزير المستشار عمار العرسان

Minister Counselor Ammar Al-Arsan

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2019/11/20

السيد الرئيس،

يتحفظ وفد بلادي بشكلٍ مطلق على الفقرة العاملة الثالثة من مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/C.6/74/L.13)، وتنأى بنفسها عن أي توافقٍ حول هذه الفقرة العاملة التي تُشير في منطوقها إلى تقرير الأمين العام حول هذا البند والوارد في الوثيقة الرسمية (A/74/139).

ومرد تحفظنا يعود إلى ما ورد في الفقرة رقم /75/ من هذا التقرير ضمن العنوان الفرعي رقم /3/ المعنون "آليات المساءلة الدولية الأخرى". إن بلادي سورية تعتبر أن ما ورد في هذه الفقرة يشكل سلوكاً غير مناسبٍ وغير متوازن من الأمانة العامة، نتيجة إصرارها على الترويج لما يسمى "آلية تحقيق دولية مستقلة ومحايدة في سورية - IIIM". وأود في الأساس التأكيد على أن أي نقاشٍ أو تقييم أُقدِّمه هنا في معرض الحديث عن هذه الآلية غير الشرعية، لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال تفسيره على أنه قبولٌ أو اعترافٌ من الجمهورية العربية السورية بما يسمى "IIIM"، أو بأي من ولاياتها وأنشطتها وأعمالها غير الشرعية.

أدعوكم - أيها الزملاء - إلى الاطلاع بشكلٍ معمق على الوثائق رقم (A/74/518) - (A/74/108) - (A/73/562) - (A/72/106) - (A/71/799). وهي بعض الرسائل التي وجَّهها الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية إلى كلٍ من معالي الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، بخصوص موضوع ما يسمى "IIIM".. إن هذه الوثائق تُثبت بكل جدارةٍ قانونية أن الجمعية العامة لا تملك أصلاً ولاية إنشاء مثل هذا الجهاز، كما تُثبِت العورات والخروقات القانونية الجسيمة التي اعترت عملية إصدار قرار الجمعية

العامة رقم (248/71) والذي أنشـأ ما يسـمى "IIIM".. وهي تُثبت من حيث النتيجتين القانونية والإجرائية ما يلي:

1-لا يمكن اعتبار ما يسمى "IIIM" هيئةً فرعيةً أنشأتها الجمعية العامة.

2-لا يمكن منح أي مركزٍ قانوني أو شخصيةٍ اعتبارية لما يسمى "IIIM".

3-لا يمكن لما يسمى "IIIM" أن تملك القدرة أو الولاية على إبرام اتفاقات مع الدول الأعضاء وغيرها من الكيانات.

4-لا يجوز للأمم المتحدة أن تقبل تبرعاتٍ أو أن تُخصِّـص تمويلاً من الميزانية لدعم إنشاء ما يسمى "IIIM" وتشغيلها.

5-وبناءً على كل ما تقدم، فإن أي معلومات أو أدلة تقوم ما تسـمى "IIIM" بجمعها وتوحيدها وحفظها وتحليلها، لا يعتد بها في أي إجراءاتٍ قانونية أو قضـائية تتم في المسـتقبل. ولا سـيما في ظل حقيقة أن الولايات الممنوحة لها غير مُحددةٍ لا بمكان ولا بزمان ولا بأية قيود أو معايير تتَّسـق مع الميثاق ومع قواعد العمل الراسخة في منظمتنا الأممية.

نُجدِّد تساؤلنا المنطقي والذي يحمل في مضمونه دلالات قانونية وواقعية خطيرة للغاية: إذ هل يتوقَّع معالي الأمين العام أو هل تتوقع أي دولةٍ عضـو في الأمم المتحدة، من الجمهورية العربية السـورية أن تقبل بتجميع "أدلةٍ" خارج حدودها الوطنية وعلى بعد آلاف الكيلومترات، وعبر جهازٍ تم إنشـاؤه دون موافقة الدولة المعنية، ودون التشـاور معها، ودون توفر الحد الأدنى من الضـمانات والمعايير المتعلقة بمصـداقية تسلسل عهدة وحيازة الأدلة أو ما يُعرف في القانون الجنائي "Chain of Custody"!!

إن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية ستسير رغم كل العقبات والتحديات، وستتعامل هذه العملية التي يملكها السوريون ويقودونها وحدهم دون تدخلٍ خارجي، مع مسائل العدالة الانتقالية والمحاسبة والمساءلة عبر الأجهزة القضائية والقانونية الوطنية، وليس عبر كيانٍ شاذ يستقر في جنيف ويجمع ما يسمى "أدلة" دون أي احترامٍ لأية معايير قانونية وإجرائية أممية ولا لأية معايير جنائية دولية ووطنية.

أدعو معالي الأمين العام إلى النأي بالمنظمة الأممية عن كل سلوكٍ أو مقاربةٍ تكون قائمةً على الترويج لما يسمى "آلية - IIIM"، لأن ذلك بات يُشكّل تهديداً حقيقياً لمسار العملية السياسية في سورية، ويطرح إشارات استفهامٍ جدية حول حيادية ومهنية دور الأمم المتحدة، كميسرٍ للعملية السياسية في سورية. كما أدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ القرار الصائب ورفض الاعتراف بما يسمى "IIIM" والنأي بالنفس عن التعاون معها، باعتبارها كياناً شاذاً عن أطر العمل الراسخة في الأمم المتحدة.

ختاماً أدعو الدول الأعضاء إلى التصدي لمساعي توريط الأمم المتحدة وتحميلها عبء تمويل هذا الجهاز غير الشرعي من الميزانية العادية، وليستمر أصدقاء ما يسمى "IIIM" بتمويلها من أموال دافعي الضرائب في بلادهم، بدلاً من تحميل الأمم المتحدة المسؤولية المالية عن هذا الجهاز غير الشرعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن منظمتنا الأممية تمر اليوم في واحدةٍ من أسوأ الأزمات المالية منذ إنشائها.

شكراً السيد الرئيس...